

ⵜⴰⴳⵍⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵍⴰⴳⵓⴷⴰⵏ
ⵜⴰⴳⵍⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵍⴰⴳⵓⴷⴰⵏ
Kingdom of Morocco
Ministry of Communication



المملكة المغربية
وزارة الاتصال
Royaume du Maroc
Ministère de la Communication

30 إنجازا لحماية حقوق المؤلفين والملكية الفكرية 2016-2012



ماي 2016

**30 إنجازا لحماية حقوق المؤلفين والملكية الفكرية
2016-2012**

ماي 2016

الفهرس

3	مقدمة.....
4	أهداف الإصلاح.....
5	أولاً: رفع الفعالية في استخلاص حقوق المبدعين.....
6	ثانياً: ضمان التوزيع العادل للحقوق المستخلصة.....
7	ثالثاً: جبر الضرر ومحاربة القرصنة.....
8	رابعاً: استكمال مغربة المكتب المغربي لحقوق المؤلفين.....
9	خامساً: تطوير آليات الحكامة.....
11	سادساً: تعزيز الشراكة والتعاون الدولي.....
13	الملاحق.....
13	الملحق الأول : تطور عدد المنخرطين والمصنفات المسجلة والاستفادات ما بين 2012 و 2015 ...
14	الملحق الثاني : قرارات لجنة الحكامة والتتبع.....
15	الملحق الثالث : عمليات تحسيسية وتواصلية.....
16	الملحق الرابع : تكريم شخصيات فنية في إطار الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية.....

مقدمة

تعتبر حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، أحد المداخل الأساسية لحماية المصنفات الفنية، وما يترتب عن هذه الحماية من حقوق مادية ومعنوية لذوي الحقوق. ولقد كان المغرب من البلدان السبّاقة إلى الانضمام إلى منظومة حماية حقوق الملكية الفكرية وضمها مجال حقوق المؤلف. ونتج عن ذلك عمل متواصل سعى إلى ملائمة التشريعات الوطنية مع المنظومة الدولية ذات الصلة بالمجال.

إن تعزيز وحماية وضمان التعويض العادل لمستحقات الملكية الفكرية، تنزيلا لأحكام دستور المملكة وتفعيلا لالتزامات المغرب الدولية واستجابة لمطالب المعنيين بالقطاع، فرض بالضرورة إعادة تأهيل الآليات المؤسسية المعتمدة بهذا القطاع، وبتدبير مهامه وأدواره، وعلى رأسها المكتب المغربي لحقوق المؤلفين.

وفي هذا السياق، فإن وزارة الاتصال، ومن خلال الأهداف المسطرة في إستراتيجية تأهيل القطاع، عملت على تطوير آليات استخلاص الحقوق ومحاربة القرصنة، لكي تتلاءم مع المقتضيات والالتزامات الدولية الخاصة بحقوق التأليف والحقوق المجاورة. ولبلوغ هذه الغاية، عملت الوزارة على وضع إطار قانوني جديد ينظم مجال الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين، ويسمح بضمان وحماية حقوق المؤلفين المادية والمعنوية في إطار من الحرية والكرامة اللازمتين لإبداع حروم مسؤول، من أجل دعم الإبداع الثقافي والفني، ومساندة جهود السلطات الرامية إلى محاربة القرصنة والتزوير، والحد من تأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني.

وترصد هذه الوثيقة أبرز الإجراءات التي اعتمدها، خلال الأربع سنوات ونصف الماضية بشراكة مع الهيئات المهنية والقطاعات المرتبطة بهذا المجال، والتي تُعد بذلك نتاج عمل جماعي دؤوب تمخضت عنه مبادرات هامة أسهمت في الارتقاء بالقطاع والنهوض بأوضاع المبدعين وتعزيز الحماية المنشودة لحقوق المؤلفين والملكية الفكرية.

أهداف الإصلاح

أولاً: رفع الفعالية في استخلاص حقوق المبدعين

تقوية الجهود الرامية إلى تطوير آليات استخلاص الحقوق، وملائمتها مع المقتضيات القانونية المعمول بها دولياً وحماية وصيانة حقوق الفنانين والمؤلفين ورصد المؤسسات المستغلة وتعيين منظومة الاتفاقيات مع المستغلين الكبار بغرض ضمان الاستخلاص الأمثل.

ثانياً: ضمان التوزيع العادل للحقوق المستخلصة

دعم الشفافية والعدل في توزيع الحقوق على المستحقين، وذلك من خلال العمل على تعميم انخراط وتسجيل المبدعين والمصنفات بالمكتب الوطني لحقوق المؤلفين وكذا ضبط المؤسسات المستغلة للمصنفات.

ثالثاً: جبر الضرر ومحاربة القرصنة

محاربة القرصنة والاستغلال غير المشروع للمصنفات المحمية، وفق مقاربة تشاركية مع القطاعات المعنية، وكذا العمل على الحد من تأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى وضع آليات لضمان جبر الضرر الناجم عن هذه الظاهرة الذي يلحق بالمبدعين والفنانين.

رابعاً: استكمال مغربة المكتب المغربي لحقوق المؤلفين

تحقيق المغربة الكاملة لأنظمة التحصيل والتوزيع بهدف تعزيز عملية توزيع مستحقات حقوق المؤلفين والنهوض بها.

خامساً: تطوير آليات الحكامة

إعادة تأهيل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين سواء على المستوى التنظيمي أو اللوجستيكي أو التدييري أو على مستوى العناية بالموارد البشرية تكويناً وتأطيراً وتحفيزاً. بالإضافة إلى الارتقاء بالتدبير المشترك للقطاع عبر آلية مشتركة للتتبع.

سادساً: تعزيز الشراكة والتعاون الدولي

تعزيز الشراكات مع الهيئات والقطاعات المعنية بهدف تطوير العمل الجماعي الرامي إلى النهوض بالقطاع، وتكثيف الحضور الدولي للمغرب في كل المحطات الأساسية ودعم جهود بلادنا الرامية إلى تعزيز شراكتها ودعم تعاونها مع المؤسسات والهيئات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

أولاً: رفع الفعالية في استخلاص حقوق المبدعين

1. وضع الأساس القانوني للاستخلاص عبر نشر الجداول بالجريدة الرسمية: لأول مرة في تاريخ المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، تم في أبريل 2014 نشر جداول الاستخلاص التي تحدد النسب والمعايير، وذلك عبر نشر 21 قراراً بالجريدة الرسمية، وقد تم بالتالي وضع أساس قانوني للاستخلاص وتجاوز نظام التوزيع الجزافي المعمول بها في قانون حقوق المؤلف المعتمد سنة 2006. وتهم هذه الجداول مجالات: المستغلون الدائمون (6)، المستغلون غير الدائمون (6)، متعهدو الاتصال السمعي البصري (3)، متعهدو الاتصالات الهاتفية (1)، النقل الجوي (2)، النقل السككي (1)، النقل البحري (1)، والانترنت (1). وقد عمل المكتب على تطبيق مضمون الجداول سواء على مستوى الإدارة المركزية مع المستغلين الكبار أو المندوبيات الجهوية للمكتب.

2. إرساء الحق في الشكاية مع اعتماد نظام للتدبير الإلكتروني لها: منذ أن تم إرساء آلية لتلقي الشكايات بالموقع الإلكتروني لوزارة الاتصال (E-réclamation)، صار بإمكان أي مبدع تقديم شكاية إلكترونية مباشرة للمفتش العام لوزارة الاتصال الذي يمكنه أن يبادر تلقائياً للبحث أو التحقيق في تلك الشكاية وتتبع مآلها. كما تمت إعادة هيكلة البوابة الإلكترونية للمكتب مع وضع خدمة تتعلق بالشكايات والملاحظات.

3. اعتماد برنامج معلوماتي لتحسين عملية الاستخلاص: عمل المكتب على اقتناء برنامج معلوماتي يهدف إلى مراقبة عمل المندوبين وضبط عدد المحلات التي تمت مراقبتها وعدد الفواتير التي تم توزيعها وعدد التقارير التي تم إعدادها بخصوص الممتنعين عن أداء واجب الاستخلاص. وسيعمل هذا النظام المعلوماتي الذي تم الانتهاء من وضعه مع شركة متخصصة على إعطاء نظرة مدققة على عمل المندوبين حيث سيراقب المحلات التي يزورها والمناطق التي يحلون بها وعدد الفواتير التي توزع لدى المستغلين للمصنفات ويعمل كذلك على تذكير المندوبين بمواعيد الاستخلاص بالنسبة للمستغلين المنتظمين في الأداء.

4. إجراء إحصاء عام حول مستغلي المصنفات المحمية: تم سنة 2015 إطلاق إحصاء وطني محين للمحلات وأماكن الاستغلال للمصنفات المحمية، وذلك تجاوباً مع ملاحظات تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، حيث تم عقد عدة اجتماعات مع المندوبين الجهويين للمكتب في ثماني مدن أساسية لإنجاز هذا الإحصاء.

5. وضع آليات زجرية لمعالجة حالات رفض الأداء عن استغلال المصنفات المحمية: قام المكتب المغربي لحقوق المؤلفين بتجديد التعاقد مع ثمانية محامين يعملون بمدن الرباط ومراكش ومكناس وفاس وتطوان وأكدير والجديدة والدار البيضاء ووجدة والناظور لمتابعة مستغلي ومصنفي المصنفات الأدبية والفنية المحمية الراضين أداء حقوق المؤلفين. كما تم تنظيم الندوة الوطنية

حول "حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، تطبيقاتها ومساطر حمايتها"، يوم الثلاثاء 22 دجنبر 2015، بمركز المؤتمرات محمد السادس بالرباط، والتي حضرها أزيد من 300 مشارك من نقباء ومحامين ورؤساء المحاكم بالمغرب والتي ترأس أشغالها السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة والسيد وزير العدل والحريات. كما عمل المكتب على إعادة تكوين المندوبين الجهويين في عملية تهيئ الملفات التي ستعرض على القضاء والعمل المباشر مع المحامين في الجهة وعرض الملفات على القضاء.

ثانيا: ضمان التوزيع العادل للحقوق المستخلصة

6. تعزيز تسجيل المبدعين والمصنفات المحمية بالمكتب المغربي لحقوق المؤلفين: دعما للشفافية والإنصاف في توزيع الحقوق عن استغلال المصنفات المحمية، تم تعزيز الجهود الرامية إلى تعميم الانخراط في المكتب المغربي لحقوق المؤلفين وتسجيل المصنفات. وقد بلغ عدد المبدعين المسجلين بالمكتب إلى حدود نهاية سنة 2015 حوالي 1826 مبدع وبلغ عدد المصنفات المحمية أزيد من 33.400 مصنف، كما هو مبين في الجدول الأول من الملحق الأول.

7. ارتفاع عدد المستفيدين من توزيعات الحقوق في الأصناف الثلاثة من 798 مبدعا سنة 2012 إلى 878 مبدعا سنة 2015، كما هو مبين في الجدول الثاني من الملحق الأول.

8. تفعيل نظام الحماية الاجتماعية: منذ أكتوبر من سنة 2014، أصبح الدعم الممنوح لفائدة المبدعين المنخرطين بالمكتب المغربي لحقوق المؤلفين يتوزع بناء على قرارات السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة الأول عدد 14/027 يتعلق بإحداث لجنة الدعم الاجتماعي وهي التي تنكب على توزيع هذا الدعم، والثاني عدد 14/028 يتعلق بتحديد معايير ومجالات الدعم الاجتماعي المتضمنة في المادة الخامسة منه لجبر الضرر الذي يلحق بالمبدعين، بعد أن يكون المعني عضوا بالمكتب، وهي: النسبة المئوية لمعدل المستحقات التي حصل عليها المبدع خلال الخمس سنوات الأخيرة؛ وعدد المصنفات المسجلة من طرف المبدع لدى المكتب المغربي لحقوق المؤلفين؛ والضرر الناجم عن الاستغلال والترويج غير القانوني للمصنفات في الأسواق والأماكن العمومية؛ ثم الضرر الناجم عن الاستغلال والترويج غير القانوني لمصنفات المبدع عبر شبكة الأنترنت.

9. استفادة حوالي 887 مبدع من التوزيع الاجتماعي: سُجل خلال سنوات 2011، و2012، و2013، و2014، و2015 استفادة حوالي 887 مبدع منخرط بالمكتب من التوزيع الاجتماعي بناء على معايير تنبني على الشفافية والحكامة وتكافؤ الفرص.

10. العمل على إنصاف رواد الفن المغربي: تم اتخاذ خطوتين أساسيتين سعيا لإنصاف الرواد في مجالات المسرح والآداب والموسيقى، نظرا لأقدميتهم ورصيد مصنفاتهم وبحكم تداول أعمالهم بصفة

منتظمة، تتجلى في اعتماد آلية النسخة الخاصة لجبر الضرر الناجم عن القرصنة، ثم اعتماد معيار إنصاف الرواد ضمن معايير التوزيع المحددة لحقوق الاستغلال.

11. تكريس عادة تكريم الشخصيات الفنية: حرص المكتب، بدعم من وزارة الاتصال وبشراكة مع النقابة الحرة للموسيقيين المغاربة والنقابة المغربية للمهن الموسيقية والنقابة المغربية لمهني المسرح، على تكريم الشخصيات الفنية الرائدة التي أسهمت بإبداعاتها في النهوض بالفن والثقافة المغربيين. حيث يتم سنويا تنظيم حفل لهذا الغرض بمناسبة تخليد اليوم العالمي للملكية الفكرية (لائحة المكرمين المذكورة في الملحق الرابع)، بالإضافة إلى مناسبات عدة أخرى. كما يتم تشجيع المهرجات الوطنية المنظمة من طرف النقابات المهنية الموسيقية والتي تهدف إلى تكريم المبدعين والفنانين المغاربة خلال سهرات فنية ومسابقات غنائية.

12. إحداث مندوبيتين جهويتين بجمتي العيون والداخلة ضمنا لحقوق المبدعين بهذه الجهات: تم سنة 2015 إحداث مندوبيتين جهويتين للمكتب المغربي لحقوق المؤلف بجمتي العيون والداخلة، وذلك بالإضافة إلى المندوبيات الثمانية الكائنة بمدن أكادير، الدار البيضاء، فاس، مراكش، وجدة، الرباط، آسفي، وطنجة. ويهدف إحداث هاتين المندوبيتين الجديدتين إلى حماية حقوق المبدعين والفنانين بالأقاليم الجنوبية للمملكة والإسهام في الحفاظ على الفني والثقافي بهته المنطقة.

ثالثا: جبر الضرر ومحاربة القرصنة

13. اعتماد نظام مكافأة النسخة الخاصة لجبر الضرر الناتج عن القرصنة: صدر بالجريدة الرسمية عدد 6263 بتاريخ 9 يونيو 2014 القانون رقم 79.12 يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بعد أن صادق عليه البرلمان في نفس السنة. ويكتسي هذا القانون، الذي يأتي لتعزيز الترسانة القانونية المتعلقة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، أهمية كبيرة على اعتبار أنه يهدف إلى جبر الضرر الذي يلحق بالفنانين الذين يتعرضون للقرصنة والمعاناة بسبب هذه الظاهرة، وذلك من خلال اعتماد نظام مكافأة النسخة الخاصة. وسيمكن هذا النص من توفير مداخل مالية مهمة نظرا للكميات الكبيرة من الأقراص المدمجة المستوردة والمصنعة محليا. ومن المفترض أن يستفيد من مكافأة النسخة الخاصة المؤلفون وفنانو الأداء ومنتجو الفونوغرامات ومنتجو الفيديو غرامات. وبغرض تفعيل مقتضيات هذا القانون، تمت المصادقة على المرسوم رقم 2.14.839 صادر 17 أبريل 2015 بشأن تحديد تركيبة واختصاصات "لجنة النسخة الخاصة"، وقد تم تنصيب أعضاء هذه اللجنة يوم 12 يونيو 2015. كما تم اعتماد مرسوم رقم 2.15.646 الصادر في 28 يناير 2016 المتعلق بلائحة الدعامات المفروض عليها واجب حقوق المؤلفين.

14. العمل على إحداث اللجنة الوزارية الخاصة بمحاربة التقليد والقرصنة: عمل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، بتعاون مع وزارة الاتصال، على تحيين مشروع مرسوم يقضي بإحداث اللجنة الدائمة المشتركة بين الوزارات لمراقبة التسجيلات السمعية والسمعية البصرية ومحاربة التقليد والقرصنة. وقد تمت مراسلة الأمانة العامة للحكومة بشأن هذا المشروع بتاريخ 29 دجنبر 2014 وطُلب منها الإسراع في إخراجها نظرا لاستعجاله وأهميته بالنسبة لبلادنا بالتزاماتها الدولية من أجل مكافحة التقليد والقرصنة وتخليق مجال الاستنساخ وتحفيز الاستثمار وإعادة تفعيل وتنظيم الاستراتيجية الحكومية الهادفة إلى رعاية الإبداع الفني وحماية الحقوق.

15. تعزيز العمليات التواصلية والتحسيسية لمكافحة القرصنة والتعريف بحقوق المؤلفين: عمل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين على تنظيم ندوات وورشات عمل وأيام إعلامية وتأملية لفائدة مستعملي ومستغلي المصنفات المحمية، بالإضافة إلى المشاركة في برامج إذاعية وتلفزية تعرف بمجال حقوق المؤلفين والدور المنوط بالمكتب، وإعداد مجموعة من المصنفات للتعريف بالمصنفات الأدبية والفنية والتحذير من مخاطر القرصنة. كما تم تنظيم معارض تحسيسية وبث وصلات إخبارية تعرف بحقوق المؤلف وبالذور السلبي الذي تلعبه القرصنة في تحطيم الإبداع الوطني. (الملاحق الثالث أدناه يعرض لنماذج من الأعمال التحسيسية والتواصلية التي نظمها المكتب)

16. الإسهام في خمس عمليات إنزال برسم سنة 2015 لمكافحة القرصنة: عمل المكتب بتعاون مع المركز السينمائي المغربي على المشاركة عن طريق المندوبيات في عمليات الإنزال بتعاون مع السلطات العمومية للجهة. وقد تمت خلال سنة 2015 القيام بخمس عمليات بكل من الجديدة (2) وأسفي ومكناس وفاس والدار البيضاء.

رابعاً: استكمال مغربة المكتب المغربي لحقوق المؤلفين

17. اضطلاع المكتب لأول مرة بتوزيعات حقوق مجالات المسرح والآداب والسمعي البصري بفضل اعتماد النظام المعلوماتي «Wipocos»: عقد المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، بدعم من وزارة الاتصال، اتفاقية مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية من أجل إدخال نظام معلوماتي «Wipocos» متطور قادر على ضبط وتتبع عمليات التوثيق والتحصيل والتوزيع، وذلك في أفق دعم استقلالية المكتب وتأهيله كي يصبح قادراً على القيام بالتوزيعات لفائدة المبدعين ودوي الحقوق. حيث أشرف فريق من خبراء المنظمة العالمية على وضع مساطر اعتماد هذا النظام المعلوماتي، مما جعل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين قادراً، لأول مرة، على القيام بالتوزيعات في مجال الموسيقى، بعد أن أصبح منذ سنة 2015 يقوم بتوزيعات حقوق مجال المسرح ومجال الآداب بعد فك التعاقد مع الشركتين الفرنسييتين في مجال المسرح (SACD) وفي مجال الآداب والسمعي البصري (SCAM).

18. إرساء مجلس تسيير جماعي للمكتب المغربي لحقوق المؤلفين: شهدت سنة 2015 إصدار قرار وزاري يقضي بتحديد كفاءات تطبيق المرسوم المتعلق بإحداث المكتب المغربي لحقوق المؤلفين فيما يتعلق بتنظيمه وتسييره. ويشكل هذا القرار نقلة نوعية في مسار ديمقراطية تسيير المكتب المغربي لحقوق المؤلفين وتعزيز ضمانات شفافية عمليات استخلاص وتوزيع مستحقات المبدعين، حيث سيتم، وفق هذا القرار، انتخاب جمعية عامة ومجلس للتسيير الجماعي من طرف كافة المنخرطين بالمكتب. وسُعيهد لمجلس التسيير الجماعي مجموعة من الاختصاصات، أبرزها تحديد مخطط عمل المكتب ومتابعة عمليات تنفيذ المشاريع وخطط عمل المكتب والمصادقة على الميزانية السنوية مع إرساء آليات المراقبة الفعالة والدائمة. وستنبثق عن هذا المجلس ثلاث لجان بهدف متابعة تنفيذ توصيات المجلس ومراقبة التوزيعات وتتبع عمليات الاستخلاص وكذا الانخراط والتسجيل بالمكتب.

19. تعزيز التعاون مع الشركة الفرنسية للمؤلفين والملحنين والمنتجين (SACEM) في أفق المغربية الكلية: عمل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، تحت إشراف وزارة الاتصال، على تعزيز التعاون مع الشركة الفرنسية للمؤلفين والملحنين والمنتجين والتي لا زالت تُشرف على بعض التوزيعات المتعلقة بحقوق المبدعين المغاربة. حيث تم يوم 11 يناير 2016 عقد لقاء عمل موسع بباريس مع مسؤولي الشركة ترأسه السيد الكاتب العام للوزارة. وقد تمحور هذا الاجتماع حول إعادة النظر في العقدة المبرمة بين المكتب والشركة الفرنسية وتمكين المكتب من الاضطلاع بالدور المنوط به في مجال توزيع المستحقات لفائدة الموسيقيين والمبدعين المغاربة والأجانب على غرار ما هو معمول به دوليا وتمتيعه باستقلالية القرار في ذلك. وقد تفهم الجانب الفرنسي هذا الاقتراح ويعمل المكتب على مشروع الاتفاقية الجديد الذي سيتضمن كذلك جانبا للتعاون والخبرة لتأهيل المكتب في هذا المجال.

خامسا: تطوير آليات الحكامة

20. التوقيع على عقد برنامج جديد بين وزارة الاتصال والمكتب المغربي لحقوق المؤلفين (2014-2016): تم سنة 2014 التوقيع على عقد برنامج جديد، بناء على قرار لجنة التتبع والحكامة خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 24 دجنبر 2013. ويهدف هذا العقد أساسا إلى استكمال برنامج تأهيل المكتب وتنمية القطاع وتعزيز قواعد الحكامة وحسن التدبير ومتابعة عملية ضبط وتدقيق حسابات المكتب وتطبيق نظام الصفقات العمومية على جميع العمليات المتعلقة بمصاريف المكتب. كما يهدف هذا العقد البرنامج الجديد إلى إطلاق عمليات تحسيسية وتوعوية للتعريف بأنشطة المكتب وتشجيع المبدعين بمختلف أصنافهم على الانخراط بالمكتب وترسيخ ثقافة احترام حقوق الإبداع. وقد تم رصد دعم مالي بقيمة 17 مليون درهم موزعة على ثلاث سنوات لإنجاز المشاريع وتغطية النفقات المبرمجة على مدى السنوات الثلاث. كما تم التوقيع على ملحق إضافي بعقد البرنامج الجديد يقضي بإرساء دعم اجتماعي لفائدة المبدعين والفنانين المنخرطين بالمكتب وكذا دعم

الصندوق الاجتماعي للعاملين بالمكتب. وللإشارة، فقد أسهم عقد البرنامج الأول (برسم 2010-2013) في تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة من قبل لجنة المتابعة لدى السيد وزير الاتصال وعددها 45 توصية تم إنجاز ما يناهز 90 بالمائة منها.

21. الارتقاء بالشفافية وتعزيز هيئات التدبير: دعما للحكامة في استخلاص وتوزيع حقوق المبدعين تم تعزيز هيئات التدبير بإحداث ثلاث لجان، وهي لجنة الحكامة والمتابعة المؤطرة بالقرار الوزاري الصادر في 22 أكتوبر 2012، والتي تعمل على تتبع شؤون القطاع ووضع الاستراتيجيات وبرامج العمل وتقييم تنزيل عقد البرنامج وتفعيل مبادئ الحكامة. وقد عقدت هذه اللجنة 15 اجتماع عمل، ناقشت من خلاله مجموعة من المواضيع تتعلق بتدبير وتسيير المكتب، وأصدرت على إثر ذلك عددا من القرارات المذكورة في الملحق الثاني أدناه. كما تم إرساء لجنة النسخة الخاصة من أجل استخلاص الرسوم من طرف الجمارك، بالإضافة إلى لجنة تدبير صندوق الدعم الاجتماعي والتي تشمل تمثيلية النقابات المهنية الموجودة في لجنة الحكامة والمتابعة.

22. إخضاع المكتب المغربي لحقوق المؤلفين لنظام الصفقات العمومية: تعزيزا للحكامة ودعما للشفافية، فقد تم، ابتداء من سنة 2014، إخضاع المكتب المغربي لحقوق المؤلفين لنظام الصفقات العمومية ولكل قواعد المحاسبة المالية المعتمدة على مستوى المؤسسات العمومية والواردة في ميثاق الحكامة الجيدة الصادر على وزارة الاقتصاد والمالية. كما تم إرساء مبدأ الترشيح للمسؤوليات على مستوى المكتب بالإضافة إلى إخضاع هذا الأخير لافتحاح المجلس الأعلى للحسابات والذي أنجز تقريرا هاما عن المكتب، مما أسهم في تعزيز آليات الحكامة وتمتينها به عبر عدة إجراءات هامة.

23. اللجوء إلى افتحاح خارجي لضبط التدبير المالي والمحاسباتي للمكتب: تم التعاقد مع مكتب متخصص لافتحاح ومراقبة العمليات المحاسبية التي يقوم بها المكتب المغربي لحقوق المؤلفين. وفي هذا الإطار، تم التعاقد مع مكتب خبرة الذي أعد تقريرا في الموضوع بالنسبة لسنتي 2010 و2011 والذي تم استعمال معطياته من طرف لجنة المجلس الأعلى للحسابات خلال فترة تواجدها بالمكتب. واستمرارا لهذه العملية تم التعاقد مع مكتب خبرة من أجل إنجاز افتحاح محاسبي للمكتب برسم سنوات 2012-2013-2014.

24. تعزيز القدرات المهنية للطواقم الإداري للمكتب المغربي لحقوق المؤلفين: يقوم المكتب بتعاون ومساندة من طرف المنظمات والهيئات الدولية وخاصة منها منظمة OMPI و CISAC والجمعية الفرنسية SACEM بتنفيذ البرنامج الذي أعده لتكوين وإعادة تكوين طاقمه الإداري في جميع المجالات التقنية المتعلقة بالتدبير الجماعي وهي مجالات التوثيق والمحاسبة والاستخلاص والتوزيع. كما أنه بغرض ملاءمة وضعية أطرومستخدمي المكتب مع المؤسسات المتشابهة، عمل المكتب في سنة 2012 على إبرام اتفاقية مع مكتب خبرة من أجل إعداد مشروع متكامل حول النظام الأساسي لأطر

ومستخدمي المكتب، وقد أعد المكتب المذكور هذه الدراسة والمشروع وينتظر المكتب تحسين وضعيته المالية للشروع في التنفيذ.

25. استكمال بناء المقر الجديد للمكتب المغربي لحقوق المؤلفين: انتقل المكتب إلى مقره الجديد في فاتح مارس 2015، وذلك بعد استكمال عملية البناء والتجهيز، مما سمح بتوفير ثمن كراء المقر المؤقت وثمان كراء مندوبية الرباط. وقد تطلب ثمن بناء المقر الجديد ما يناهز 9.800.000 درهم في إطار عقدي البرنامج المبرمين مع المكتب. كما تم العمل على توفير وسائل العمل الضرورية للإدارة المركزية للمكتب وكذا المندوبيات الجهوية.

سادسا: تعزيز الشراكة والتعاون الدولي

26. تكريس النهج التشاركي مع الهيئات المهنية والقطاعات المعنية: عملت وزارة الاتصال، بتنسيق مع المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، على تكريس النهج التشاركي مع الهيئات المهنية والقطاعات المعنية بغرض تعزيز حماية حقوق المؤلفين والنهوض بها وكذا تدعيم القدرات المهنية للهيئات الشريكة. ولهذا الغرض فقد تم توقيع اتفاقيات شراكة مع كل من النقابة المغربية للمهن الموسيقية والنقابة الحرة للموسيقيين والنقابة المغربية لمحترفي المسرح.

27. توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة المغربية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية تهدف إلى تطوير التعاون في مجال تعزيز حقوق المؤلفين: أشرف السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، والسيد فرانسيس غيري، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، يوم الخميس 12 ماي 2016، بمقر الوزارة بالرباط، على توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة المغربية والمنظمة، تهدف إلى تطوير التعاون في مجال تعزيز وحماية حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة، وذلك في إطار التوجهات الملكية السامية الداعية للعناية بحقوق المبدعين. وتهدف مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة المغربية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية أساسا إلى دعم جهود المملكة المغربية في عملية تأهيل المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (BMDA) من خلال الإجراءات الرامية إلى تحسين الإطار التنظيمي والميداني مع التركيز على آليات التدبير: التحصيل، والتوزيع، وتدبير الوثائق والبرامج المعلوماتية وأجرأة نظام النسخة الخاصة، ودعم جهود المغرب لملائمة إطاره التشريعي والتنظيمي مع المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق التأليف والحقوق المجاورة، بالإضافة إلى تعزيز الإدارة الجماعية لهذه الحقوق من خلال التحسيس والتوعية. كما تهدف المذكرة إلى مواكبة المكتب المغربي لحقوق المؤلفين في مبادراته لمكافحة القرصنة وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى تحسين وتطوير أداء ومهارات الموظفين والعاملين بالمكتب في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة

من خلال دورات أكاديمية تنظمها المنظمة، وكذا دعم وتطوير البنية التحتية لتدبير حقوق الملكية الفكرية بالقطاع السمعي البصري.

28. إنجاز تنظيم المؤتمر الديبلوماسي المعني بالأشخاص معاقى البصر بمراكش: احتضنت مدينة مراكش في الفترة الممتدة من 17 إلى 28 يونيو 2013، المؤتمر الديبلوماسي المعني بالأشخاص معاقى البصر للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. وقد تمخض عن هذا المؤتمر معاهدة رائدة ولا سابق لها تمكّن من تعزيز النفاذ إلى المكتب لفائدة مئات الملايين من الأشخاص المكفوفين ومعاقى البصر وذوي إعاقات في قراءة المطبوعات تحت اسم "معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقى البصر أو ذوي إعاقات في قراءة المطبوعات". وقد استقطب لهذا المؤتمر العالمي أكثر من 600 متفاوض من 186 دولة عضوا في الويبو. وقد أعلن السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، في نونبر 2015، بالعاصمة السنغالية دكار، بمناسبة انعقاد المؤتمر الوزاري الإفريقي حول الملكية الفكرية، عن تصديق المغرب على معاهدة مراكش الخاصة بولوج معاقى البصر للمصنفات المحمية، بعد موافقة البرلمان بغرفتيه عليها.

29. اعتماد اتفاقية "بيجين بشأن الأداء السمعي البصري" في 12 ماي 2014: وبموجب هذه الاتفاقية دخل المغرب لأول مرة في مجال الاعتراف وتطبيق حق فناني الأداء كالمغنيين والمسرحيين وغيرهم. وتجدر الإشارة أنه بموجب هذه الاتفاقية تمنح الأطراف المتعاقدة الحماية الممنوحة بموجب هذه المعاهدة لفناني الأداء من مواطني سائر الأطراف المتعاقدة. كما أنه لأغراض تطبيق أحكام هذه المعاهدة، يعامل فنانون الأداء من غير مواطني أحد الأطراف المتعاقدة الذين تكون إقامتهم العادية في أحد هذه الأطراف معاملة مواطني ذلك الطرف المتعاقد.

30. تطوير التعاون مع الشركات والهيئات المماثلة: يعمل المكتب على عقد اتفاقية تعاون مع كل من الشركة الفرنسية في مجال المسرح "SACD" والشركة الفرنسية في مجال الآداب والسمعي البصري "SCAM" بعد التوصل باقتراح من الشركتين. كما توصل المكتب بطلب إبرام اتفاقية تعاون مع دولة كوت ديفوار في مجال حقوق المؤلفين. وفي مجال الموسيقى، فالمكتب بصدد إعداد اتفاقية جديدة مع الشركة الفرنسية للمبدعين والملحنين ومنتجي الموسيقى «SACEM».

الملاحق

الملحق الأول : تطور عدد المنخرطين والمصنفات المسجلة والاستفادات ما بين 2012 و 2015

الصنف	عدد المسجلين	عدد المصنفات
الموسيقى	1304	28.625
المسرح	287	3556
الآداب	235	1280
المجموع	1826	33.461

تطور عدد المسجلين والمصنفات بالمكتب المغربي لحقوق المؤلفين ما بين 2012 و 2015

السنوات		الموسيقى	المسرح	الآداب (السمعي البصري والسينما)
2011	العدد	767	68	63
	المبلغ	4 042 914	624 936	762 179
2012	العدد	753		
	المبلغ	4 488 771		
2013	العدد	818	46	43
	المبلغ	4 249 966	521 295	406 295
2014	العدد	920	46	53
	المبلغ	3 906 537	545 929	409 764
2015	العدد	1 097	42	54
	المبلغ	4 086 224	590 529	378 891

تطور عدد الاستفادات ومجموع المبالغ الموزعة ما بين 2012 و 2015
المبالغ تتضمن التوزيعات مع الدعم الاجتماعي

الملحق الثاني : قرارات لجنة الحكامة والتتبع

عقدت لجنة الحكامة والتتبع لمجال حقوق المؤلفين 15 اجتماع عمل ناقشت من خلاله مجموعة من المواضيع تتعلق بتدبير وتسيير المكتب أهمها الأنظمة الداخلية للجنة وقانون النسخة الخاصة ومشروع نظام جديد للمكتب... وقد اتخذت اللجنة منذ تأسيسها مجموعة من القرارات التنظيمية والتدبيرية تهم المكتب المغربي لحقوق المؤلفين ومجال حقوق المؤلفين على المستوى الوطني وتتجلى أهم هذه القرارات في:

- تحريك مداخيل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين؛
- إطلاع اللجنة على الأنشطة المغربية المتعلقة بحقوق المؤلفين على المستوى الدولي لأخذ رأيها فيها؛
- تقديم مقترحات خاصة بمحاربة القرصنة؛
- خلق بطاقة العضوية لجميع المسجلين بلوائح المكتب من ذوي الحقوق؛
- وضع نظام معلوماتي جديد من أجل تحديد الحقوق انطلاقا من الجرد الحقيقي لاستغلال المصنفات؛
- اللجوء إلى خدمات مكتب خبرة على غرار جميع المؤسسات التابعة للوزارة، من أجل تقديم تقرير مدقق لحسابات المكتب؛
- ملاءمة النظام المحاسباتي للمكتب بالنماذج المؤسساتية الجاري بها العمل؛
- بناء مقر جديد للمكتب؛
- تحسين وضعية العاملين بالمكتب؛
- مؤسسة الدعم الممنوح للمكتب؛
- الهيكلة الجهوية: إدراج المندوبيات الجهوية ضمن خطة المكتب للتأهيل وإعادة الهيكلة؛
- تحسين توزيعات المؤلفين؛
- تكريس تقليد تكريم شخصية فنية في إطار الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية؛
- تقديم مساعدة مالية لتغطية بعض مصاريف علاج الفنانين عن طريق الدعم الاجتماعي.

الملحق الثالث : عمليات تحسيسية وتواصلية

القيام أو المساهمة في تنظيم عدد من العمليات التحسيسية والتواصلية من قبيل :

- المشاركة في برامج إذاعية وتلفزية تعرف بمجال حقوق المؤلفين والدور المنوط بالمكتب؛
- إصدار بلاغات ومقالات صحفية في مجال حق المؤلف؛
- إعداد مجموعة من الملصقات للتعريف بالمصنفات الأدبية والفنية والتحذير من مخاطر القرصنة وانعكاساتها على مجال الخلق والإبداع؛
- تنظيم معارض لهذه الملصقات؛
- المشاركة في معرض منتجي التسجيلات السمعية والسمعية البصرية بالرباط ؛
- المشاركة بمحاضرات في عدة لقاءات توعوية وتحسيسية عبر التراب الوطني مع النقابة الحرة للموسيقيين المغاربة والنقابة المغربية للمهن الموسيقية والنقابة المغربية المهني المسرح في مدن الدارالبيضاء والقنيطرة وطنجة والرباط؛
- تنظيم الأبواب المفتوحة بالمكتب يوم 26 أبريل 2015 بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية؛
- تشجيع المهرجات الوطنية المنظمة من طرف النقابات المهنية الموسيقية والتي تهدف إلى تكريم المبدعين والفنانين المغاربة خلال سهرات فنية ومسابقات غنائية؛
- المشاركة في الأنشطة المنظمة من طرف النقابات المهنية الشريكة مع المكتب؛
- إعداد وطبع مطبوعات تهم مجال حقوق المؤلفين وكذا قانون حق المؤلف بالمغرب؛
- نظم المكتب على هامش مهرجان الرباط للسينما معرضا تحسيسيا في ساحة البريد وسط مدينة الرباط ضم مجموعة من مهني ومنتجي الأقراص المدمجة؛
- بث المكتب بالمناسبة وصلات إخبارية تعرف بحقوق المؤلف وبالذور السلبي الذي تلعبه القرصنة في تحطيم الإبداع الوطني؛
- تنظيم ندوة وطنية حول " حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، تطبيقاتها ومساطر حمايتها" يوم الثلاثاء 22 دجنبر 2015 بمركز المؤتمرات محمد السادس بالرباط والتي حضرها أزيد من 300 مشارك من نقباء ومحامين ورؤساء المحاكم بالمغرب والتي ترأس أشغالها السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة والسيد وزير العدل والحريات.

الملحق الرابع : تكريم شخصيات فنية في إطار الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية

بالإضافة إلى تشجيع المهرجانات الوطنية المنظمة من طرف النقابات المهنية الموسيقية والتي تهدف إلى تكريم المبدعين والفنانين المغاربة خلال سهرات فنية ومسابقات غنائية، عمل المكتب على انتظام تكريم عدد من الشخصيات الفنية المنخرطة في المكتب، والممثلة لأصناف فنية متنوعة، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية، حيث تم :

- تكريم الفنان عبد الوهاب الدكالي في إطار الاحتفال بالمؤلفين المغاربة بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية يوم 7 ماي 2012 بالمسرح الوطني محمد الخامس بالرباط؛
- تكريم الفنان والمبدع فتح الله لمغاري و الفنان المسرحي عبد الجبار لوزير بالمسرح الوطني محمد الخامس بالرباط في 19 ماي 2013؛
- تكريم الفنان المبدع محمد المزكلي والفنان الشعبي حميد الزاهر يوم 30 يونيو 2014 بالمسرح الوطني محمد الخامس بالرباط ؛
- تكريم عبد الله عصامي في الموسيقى وعبد الله شقرون في المسرح ومحمد مستاوي في الشعر الأمازيغي ومولاي عبد العزيز الطاهري في الأغنية الغيوانية وذلك يوم 17 ماي 2015 بالمسرح الوطني محمد الخامس؛
- تكريم كل من الحاج العربي الكوكبي في مجال الأغنية الوطنية و الفنان المبدع محمد حسن الجندي في مجال المسرح والفنان محمود ميكري في مجال الأغنية المغربية و الفنانة رقية الدمسيرية في مجال الأغنية الأمازيغية، وذلك يوم 30 أبريل 2016 بالمسرح الوطني محمد الخامس.

**30 إنجازا لحماية حقوق المؤلفين والملكية الفكرية
2016-2012**

ماي 2016

الفهرس

3	مقدمة.....
4	أهداف الإصلاح.....
5	أولاً: رفع الفعالية في استخلاص حقوق المبدعين.....
6	ثانياً: ضمان التوزيع العادل للحقوق المستخلصة.....
7	ثالثاً: جبر الضرر ومحاربة القرصنة.....
8	رابعاً: استكمال مغربة المكتب المغربي لحقوق المؤلفين.....
9	خامساً: تطوير آليات الحكامة.....
11	سادساً: تعزيز الشراكة والتعاون الدولي.....
13	الملاحق.....
13	الملحق الأول : تطور عدد المنخرطين والمصنفات المسجلة والاستفادات ما بين 2012 و 2015.....
14	الملحق الثاني : قرارات لجنة الحكامة والتتبع.....
15	الملحق الثالث : عمليات تحسيسية وتواصلية.....
16	الملحق الرابع : تكريم شخصيات فنية في إطار الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية.....

مقدمة

تعتبر حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، أحد المداخل الأساسية لحماية المصنفات الفنية، وما يترتب عن هذه الحماية من حقوق مادية ومعنوية لذوي الحقوق. ولقد كان المغرب من البلدان السبّاقة إلى الانضمام إلى منظومة حماية حقوق الملكية الفكرية وضمها مجال حقوق المؤلف. ونتج عن ذلك عمل متواصل سعى إلى ملائمة التشريعات الوطنية مع المنظومة الدولية ذات الصلة بالمجال.

إن تعزيز وحماية وضمان التعويض العادل لمستحقات الملكية الفكرية، تزيلا لأحكام دستور المملكة وتفعيلا لالتزامات المغرب الدولية واستجابة لمطالب المعنيين بالقطاع، فرض بالضرورة إعادة تأهيل الآليات المؤسسية المعتمدة بهذا القطاع، وبتدبير مهامه وأدواره، وعلى رأسها المكتب المغربي لحقوق المؤلفين.

وفي هذا السياق، فإن وزارة الاتصال، ومن خلال الأهداف المسطرة في إستراتيجية تأهيل القطاع، عملت على تطوير آليات استخلاص الحقوق ومحاربة القرصنة، لكي تتلاءم مع المقتضيات والالتزامات الدولية الخاصة بحقوق التأليف والحقوق المجاورة. ولبلوغ هذه الغاية، عملت الوزارة على وضع إطار قانوني جديد ينظم مجال الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين، ويسمح بضمان وحماية حقوق المؤلفين المادية والمعنوية في إطار من الحرية والكرامة اللازمتين لإبداع حروممسؤول، من أجل دعم الإبداع الثقافي والفني، ومساندة جهود السلطات الرامية إلى محاربة القرصنة والتزوير، والحد من تأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني.

وترصد هذه الوثيقة أبرز الإجراءات التي اعتمدها، خلال الأربع سنوات ونصف الماضية بشراكة مع الهيئات المهنية والقطاعات المرتبطة بهذا المجال، والتي تُعد بذلك نتاج عمل جماعي دؤوب تمخضت عنه مبادرات هامة أسهمت في الارتقاء بالقطاع والنهوض بأوضاع المبدعين وتعزيز الحماية المنشودة لحقوق المؤلفين والملكية الفكرية.

أهداف الإصلاح

أولاً: رفع الفعالية في استخلاص حقوق المبدعين

تقوية الجهود الرامية إلى تطوير آليات استخلاص الحقوق، وملائمتها مع المقتضيات القانونية المعمول بها دولياً وحماية وصيانة حقوق الفنانين والمؤلفين ورصد المؤسسات المستغلة وتعيين منظومة الاتفاقيات مع المستغلين الكبار بغرض ضمان الاستخلاص الأمثل.

ثانياً: ضمان التوزيع العادل للحقوق المستخلصة

دعم الشفافية والعدل في توزيع الحقوق على المستحقين، وذلك من خلال العمل على تعميم انخراط وتسجيل المبدعين والمصنفات بالمكتب الوطني لحقوق المؤلفين وكذا ضبط المؤسسات المستغلة للمصنفات.

ثالثاً: جبر الضرر ومحاربة القرصنة

محاربة القرصنة والاستغلال غير المشروع للمصنفات المحمية، وفق مقاربة تشاركية مع القطاعات المعنية، وكذا العمل على الحد من تأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى وضع آليات لضمان جبر الضرر الناجم عن هذه الظاهرة الذي يلحق بالمبدعين والفنانين.

رابعاً: استكمال مغربة المكتب المغربي لحقوق المؤلفين

تحقيق المغربة الكاملة لأنظمة التحصيل والتوزيع بهدف تعزيز عملية توزيع مستحقات حقوق المؤلفين والنهوض بها.

خامساً: تطوير آليات الحكامة

إعادة تأهيل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين سواء على المستوى التنظيمي أو اللوجستيكي أو الإداري أو على مستوى العناية بالموارد البشرية تكويناً وتأطيراً وتحفيزاً. بالإضافة إلى الارتقاء بالتدبير المشترك للقطاع عبر آلية مشتركة للتتبع.

سادساً: تعزيز الشراكة والتعاون الدولي

تعزيز الشراكات مع الهيئات والقطاعات المعنية بهدف تطوير العمل الجماعي الرامي إلى النهوض بالقطاع، وتكثيف الحضور الدولي للمغرب في كل المحطات الأساسية ودعم جهود بلادنا الرامية إلى تعزيز شراكتها ودعم تعاونها مع المؤسسات والهيئات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

أولاً: رفع الفعالية في استخلاص حقوق المبدعين

1. وضع الأساس القانوني للاستخلاص عبر نشر الجداول بالجريدة الرسمية: لأول مرة في تاريخ المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، تم في أبريل 2014 نشر جداول الاستخلاص التي تحدد النسب والمعايير، وذلك عبر نشر 21 قراراً بالجريدة الرسمية، وقد تم بالتالي وضع أساس قانوني للاستخلاص وتجاوز نظام التوزيع الجزافي المعمول بها في قانون حقوق المؤلف المعتمد سنة 2006. وتهم هذه الجداول مجالات: المستغلون الدائمون (6)، المستغلون غير الدائمون (6)، متعهدو الاتصال السمعي البصري (3)، متعهدو الاتصالات الهاتفية (1)، النقل الجوي (2)، النقل السككي (1)، النقل البحري (1)، والانترنت (1). وقد عمل المكتب على تطبيق مضمون الجداول سواء على مستوى الإدارة المركزية مع المستغلين الكبار أو المندوبيات الجهوية للمكتب.

2. إرساء الحق في الشكاية مع اعتماد نظام للتدبير الإلكتروني لها: منذ أن تم إرساء آلية لتلقي الشكايات بالموقع الإلكتروني لوزارة الاتصال (E-réclamation)، صار بإمكان أي مبدع تقديم شكاية إلكترونية مباشرة للمفتش العام لوزارة الاتصال الذي يمكنه أن يبادر تلقائياً للبحث أو التحقيق في تلك الشكاية وتتبع مآلها. كما تمت إعادة هيكلة البوابة الإلكترونية للمكتب مع وضع خدمة تتعلق بالشكايات والملاحظات.

3. اعتماد برنامج معلوماتي لتحسين عملية الاستخلاص: عمل المكتب على اقتناء برنامج معلوماتي يهدف إلى مراقبة عمل المندوبين وضبط عدد المحلات التي تمت مراقبتها وعدد الفواتير التي تم توزيعها وعدد التقارير التي تم إعدادها بخصوص الممتنعين عن أداء واجب الاستخلاص. وسيعمل هذا النظام المعلوماتي الذي تم الانتهاء من وضعه مع شركة متخصصة على إعطاء نظرة مدققة على عمل المندوبين حيث سيراقب المحلات التي يزورها والمناطق التي يحلون بها وعدد الفواتير التي توزع لدى المستغلين للمصنفات ويعمل كذلك على تذكير المندوبين بمواعيد الاستخلاص بالنسبة للمستغلين المنتظمين في الأداء.

4. إجراء إحصاء عام حول مستغلي المصنفات المحمية: تم سنة 2015 إطلاق إحصاء وطني محين للمحلات وأماكن الاستغلال للمصنفات المحمية، وذلك تجاوباً مع ملاحظات تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، حيث تم عقد عدة اجتماعات مع المندوبين الجهويين للمكتب في ثماني مدن أساسية لإنجاز هذا الإحصاء.

5. وضع آليات زجرية لمعالجة حالات رفض الأداء عن استغلال المصنفات المحمية: قام المكتب المغربي لحقوق المؤلفين بتجديد التعاقد مع ثمانية محامين يعملون بمدن الرباط ومراكش ومكناس وفاس وتطوان وأكدير والجديدة والدار البيضاء ووجدة والناظور لمتابعة مستغلي ومصنفي المصنفات الأدبية والفنية المحمية الراضين أداء حقوق المؤلفين. كما تم تنظيم الندوة الوطنية

حول "حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، تطبيقاتها ومساطر حمايتها"، يوم الثلاثاء 22 دجنبر 2015، بمركز المؤتمرات محمد السادس بالرباط، والتي حضرها أزيد من 300 مشارك من نقباء ومحامين ورؤساء المحاكم بالمغرب والتي ترأس أشغالها السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة والسيد وزير العدل والحريات. كما عمل المكتب على إعادة تكوين المندوبين الجهويين في عملية تهيئ الملفات التي ستعرض على القضاء والعمل المباشر مع المحامين في الجهة وعرض الملفات على القضاء.

ثانيا: ضمان التوزيع العادل للحقوق المستخلصة

6. تعزيز تسجيل المبدعين والمصنفات المحمية بالمكتب المغربي لحقوق المؤلفين: دعما للشفافية والإنصاف في توزيع الحقوق عن استغلال المصنفات المحمية، تم تعزيز الجهود الرامية إلى تعميم الانخراط في المكتب المغربي لحقوق المؤلفين وتسجيل المصنفات. وقد بلغ عدد المبدعين المسجلين بالمكتب إلى حدود نهاية سنة 2015 حوالي 1826 مبدع وبلغ عدد المصنفات المحمية أزيد من 33.400 مصنف، كما هو مبين في الجدول الأول من الملحق الأول.

7. ارتفاع عدد المستفيدين من توزيعات الحقوق في الأصناف الثلاثة من 798 مبدعا سنة 2012 إلى 878 مبدعا سنة 2015، كما هو مبين في الجدول الثاني من الملحق الأول.

8. تفعيل نظام الحماية الاجتماعية: منذ أكتوبر من سنة 2014، أصبح الدعم الممنوح لفائدة المبدعين المنخرطين بالمكتب المغربي لحقوق المؤلفين يتوزع بناء على قرارات السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة الأول عدد 14/027 يتعلق بإحداث لجنة الدعم الاجتماعي وهي التي تنكب على توزيع هذا الدعم، والثاني عدد 14/028 يتعلق بتحديد معايير ومجالات الدعم الاجتماعي المتضمنة في المادة الخامسة منه لجبر الضرر الذي يلحق بالمبدعين، بعد أن يكون المعني عضوا بالمكتب، وهي: النسبة المئوية لمعدل المستحقات التي حصل عليها المبدع خلال الخمس سنوات الأخيرة؛ وعدد المصنفات المسجلة من طرف المبدع لدى المكتب المغربي لحقوق المؤلفين؛ والضرر الناجم عن الاستغلال والترويج غير القانوني للمصنفات في الأسواق والأماكن العمومية؛ ثم الضرر الناجم عن الاستغلال والترويج غير القانوني لمصنفات المبدع عبر شبكة الأنترنت.

9. استفادة حوالي 887 مبدع من التوزيع الاجتماعي: سُجل خلال سنوات 2011، و2012، و2013، و2014، و2015 استفادة حوالي 887 مبدع منخرط بالمكتب من التوزيع الاجتماعي بناء على معايير تنبني على الشفافية والحكامة وتكافؤ الفرص.

10. العمل على إنصاف رواد الفن المغربي: تم اتخاذ خطوتين أساسيتين سعيا لإنصاف الرواد في مجالات المسرح والآداب والموسيقى، نظرا لأقدميتهم ورصيد مصنفاتهم وبحكم تداول أعمالهم بصفة

منتظمة، تتجلىان في اعتماد آلية النسخة الخاصة لجبر الضرر الناجم عن القرصنة، ثم اعتماد معيار إنصاف الرواد ضمن معايير التوزيع المحددة لحقوق الاستغلال.

11. تكريس عادة تكريم الشخصيات الفنية: حرص المكتب، بدعم من وزارة الاتصال وبشراكة مع النقابة الحرة للموسيقيين المغاربة والنقابة المغربية للمهن الموسيقية والنقابة المغربية لمهني المسرح، على تكريم الشخصيات الفنية الرائدة التي أسهمت بإبداعاتها في النهوض بالفن والثقافة المغربيين. حيث يتم سنويا تنظيم حفل لهذا الغرض بمناسبة تخليد اليوم العالمي للملكية الفكرية (لائحة المكرمين المذكورة في الملحق الرابع)، بالإضافة إلى مناسبات عدة أخرى. كما يتم تشجيع المهرجات الوطنية المنظمة من طرف النقابات المهنية الموسيقية والتي تهدف إلى تكريم المبدعين والفنانين المغاربة خلال سهرات فنية ومسابقات غنائية.

12. إحداث مندوبيتين جهويتين بجمتي العيون والداخلة ضمنا لحقوق المبدعين بهذه الجهات: تم سنة 2015 إحداث مندوبيتين جهويتين للمكتب المغربي لحقوق المؤلف بجمتي العيون والداخلة، وذلك بالإضافة إلى المندوبيات الثمانية الكائنة بمدن أكادير، الدار البيضاء، فاس، مراكش، وجدة، الرباط، أسفي، وطنجة. ويهدف إحداث هاتين المندوبيتين الجديدتين إلى حماية حقوق المبدعين والفنانين بالأقاليم الجنوبية للمملكة والإسهام في الحفاظ على الفني والثقافي بهته المنطقة.

ثالثا: جبر الضرر ومحاربة القرصنة

13. اعتماد نظام مكافأة النسخة الخاصة لجبر الضرر الناتج عن القرصنة: صدر بالجريدة الرسمية عدد 6263 بتاريخ 9 يونيو 2014 القانون رقم 79.12 يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بعد أن صادق عليه البرلمان في نفس السنة. ويكتسي هذا القانون، الذي يأتي لتعزيز الترسانة القانونية المتعلقة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، أهمية كبيرة على اعتبار أنه يهدف إلى جبر الضرر الذي يلحق بالفنانين الذين يتعرضون للقرصنة والمعاناة بسبب هذه الظاهرة، وذلك من خلال اعتماد نظام مكافأة النسخة الخاصة. وسيمكن هذا النص من توفير مداخل مالية مهمة نظرا للكميات الكبيرة من الأقراص المدمجة المستوردة والمصنعة محليا. ومن المفترض أن يستفيد من مكافأة النسخة الخاصة المؤلفون وفنانو الأداء ومنتجو الفونوغرامات ومنتجو الفيديو غرامات. وبغرض تفعيل مقتضيات هذا القانون، تمت المصادقة على المرسوم رقم 2.14.839 صادر 17 أبريل 2015 بشأن تحديد تركيبة واختصاصات "لجنة النسخة الخاصة"، وقد تم تنصيب أعضاء هذه اللجنة يوم 12 يونيو 2015. كما تم اعتماد مرسوم رقم 2.15.646 الصادر في 28 يناير 2016 المتعلق بلائحة الدعامات المفروض عليها واجب حقوق المؤلفين.

14. العمل على إحداث اللجنة الوزارية الخاصة بمحاربة التقليد والقرصنة: عمل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، بتعاون مع وزارة الاتصال، على تحيين مشروع مرسوم يقضي بإحداث اللجنة الدائمة المشتركة بين الوزارات لمراقبة التسجيلات السمعية والسمعية البصرية ومحاربة التقليد والقرصنة. وقد تمت مراسلة الأمانة العامة للحكومة بشأن هذا المشروع بتاريخ 29 دجنبر 2014 وطُلب منها الإسراع في إخرجه نظرا لاستعجاليته وأهميته بالنسبة لبلادنا بالتزاماتها الدولية من أجل مكافحة التقليد والقرصنة وتخليق مجال الاستنساخ وتحفيز الاستثمار وإعادة تفعيل وتنظيم الاستراتيجية الحكومية الهادفة إلى رعاية الإبداع الفني وحماية الحقوق.

15. تعزيز العمليات التواصلية والتحسيسية لمكافحة القرصنة والتعريف بحقوق المؤلفين: عمل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين على تنظيم ندوات وورشات عمل وأيام إعلامية وتأملية لفائدة مستعملي ومستغلي المصنفات المحمية، بالإضافة إلى المشاركة في برامج إذاعية وتلفزية تعرف بمجال حقوق المؤلفين والدور المنوط بالمكتب، وإعداد مجموعة من المصنقات للتعريف بالمصنفات الأدبية والفنية والتحذير من مخاطر القرصنة. كما تم تنظيم معارض تحسيسية وبث وصلات إخبارية تعرف بحقوق المؤلف وبالذور السلبي الذي تلعبه القرصنة في تحطيم الإبداع الوطني. (الملاحق الثالث أدناه يعرض لنماذج من الأعمال التحسيسية والتواصلية التي نظمها المكتب)

16. الإسهام في خمس عمليات إنزال برسم سنة 2015 لمكافحة القرصنة: عمل المكتب بتعاون مع المركز السينمائي المغربي على المشاركة عن طريق المندوبيات في عمليات الإنزال بتعاون مع السلطات العمومية للجهة. وقد تمت خلال سنة 2015 القيام بخمس عمليات بكل من الجديدة (2) وأسفي ومكناس وفاس والدار البيضاء.

رابعاً: استكمال مغربة المكتب المغربي لحقوق المؤلفين

17. اضطلاع المكتب لأول مرة بتوزيعات حقوق مجالات المسرح والآداب والسمعي البصري بفضل اعتماد النظام المعلوماتي «Wipocos»: عقد المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، بدعم من وزارة الاتصال، اتفاقية مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية من أجل إدخال نظام معلوماتي «Wipocos» متطور قادر على ضبط وتتبع عمليات التوثيق والتحصيل والتوزيع، وذلك في أفق دعم استقلالية المكتب وتأهيله كي يصبح قادراً على القيام بالتوزيعات لفائدة المبدعين ودوي الحقوق. حيث أشرف فريق من خبراء المنظمة العالمية على وضع مساطر اعتماد هذا النظام المعلوماتي، مما جعل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين قادراً، لأول مرة، على القيام بالتوزيعات في مجال الموسيقى، بعد أن أصبح منذ سنة 2015 يقوم بتوزيعات حقوق مجال المسرح ومجال الآداب بعد فك التعاقد مع الشركتين الفرنسييتين في مجال المسرح (SACD) وفي مجال الآداب والسمعي البصري (SCAM).

18. إرساء مجلس تسيير جماعي للمكتب المغربي لحقوق المؤلفين: شهدت سنة 2015 إصدار قرار وزاري يقضي بتحديد كفاءات تطبيق المرسوم المتعلق بإحداث المكتب المغربي لحقوق المؤلفين فيما يتعلق بتنظيمه وتسييره. ويشكل هذا القرار نقلة نوعية في مسار ديمقراطية تسيير المكتب المغربي لحقوق المؤلفين وتعزيز ضمانات شفافية عمليات استخلاص وتوزيع مستحقات المبدعين، حيث سيتم، وفق هذا القرار، انتخاب جمعية عامة ومجلس للتسيير الجماعي من طرف كافة المنخرطين بالمكتب. وسُعيهد لمجلس التسيير الجماعي مجموعة من الاختصاصات، أبرزها تحديد مخطط عمل المكتب ومتابعة عمليات تنفيذ المشاريع وخطط عمل المكتب والمصادقة على الميزانية السنوية مع إرساء آليات المراقبة الفعالة والدائمة. وستنبثق عن هذا المجلس ثلاث لجان بهدف متابعة تنفيذ توصيات المجلس ومراقبة التوزيعات وتتبع عمليات الاستخلاص وكذا الانخراط والتسجيل بالمكتب.

19. تعزيز التعاون مع الشركة الفرنسية للمؤلفين والملحنين والمنتجين (SACEM) في أفق المغربية الكلية: عمل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، تحت إشراف وزارة الاتصال، على تعزيز التعاون مع الشركة الفرنسية للمؤلفين والملحنين والمنتجين والتي لا زالت تُشرف على بعض التوزيعات المتعلقة بحقوق المبدعين المغاربة. حيث تم يوم 11 يناير 2016 عقد لقاء عمل موسع بباريس مع مسؤولي الشركة ترأسه السيد الكاتب العام للوزارة. وقد تمحور هذا الاجتماع حول إعادة النظر في العقدة المبرمة بين المكتب والشركة الفرنسية وتمكين المكتب من الاضطلاع بالدور المنوط به في مجال توزيع المستحقات لفائدة الموسيقيين والمبدعين المغاربة والأجانب على غرار ما هو معمول به دوليا وتمتيعه باستقلالية القرار في ذلك. وقد تفهم الجانب الفرنسي هذا الاقتراح ويعمل المكتب على مشروع الاتفاقية الجديد الذي سيتضمن كذلك جانبا للتعاون والخبرة لتأهيل المكتب في هذا المجال.

خامسا: تطوير آليات الحكامة

20. التوقيع على عقد برنامج جديد بين وزارة الاتصال والمكتب المغربي لحقوق المؤلفين (2014-2016): تم سنة 2014 التوقيع على عقد برنامج جديد، بناء على قرار لجنة التتبع والحكامة خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 24 دجنبر 2013. ويهدف هذا العقد أساسا إلى استكمال برنامج تأهيل المكتب وتنمية القطاع وتعزيز قواعد الحكامة وحسن التدبير ومتابعة عملية ضبط وتدقيق حسابات المكتب وتطبيق نظام الصفقات العمومية على جميع العمليات المتعلقة بمصاريف المكتب. كما يهدف هذا العقد البرنامج الجديد إلى إطلاق عمليات تحسيسية وتوعوية للتعريف بأنشطة المكتب وتشجيع المبدعين بمختلف أصنافهم على الانخراط بالمكتب وترسيخ ثقافة احترام حقوق الإبداع. وقد تم رصد دعم مالي بقيمة 17 مليون درهم موزعة على ثلاث سنوات لإنجاز المشاريع وتغطية النفقات المبرمجة على مدى السنوات الثلاث. كما تم التوقيع على ملحق إضافي بعقد البرنامج الجديد يقضي بإرساء دعم اجتماعي لفائدة المبدعين والفنانين المنخرطين بالمكتب وكذا دعم

الصندوق الاجتماعي للعاملين بالمكتب. وللإشارة، فقد أسهم عقد البرنامج الأول (برسم 2010-2013) في تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة من قبل لجنة المتابعة لدى السيد وزير الاتصال وعددها 45 توصية تم إنجاز ما يناهز 90 بالمائة منها.

21. الارتقاء بالشفافية وتعزيز هيئات التدبير: دعما للحكامة في استخلاص وتوزيع حقوق المبدعين تم تعزيز هيئات التدبير بإحداث ثلاث لجان، وهي لجنة الحكامة والمتابعة المؤطرة بالقرار الوزاري الصادر في 22 أكتوبر 2012، والتي تعمل على تتبع شؤون القطاع ووضع الاستراتيجيات وبرامج العمل وتقييم تنزيل عقد البرنامج وتفعيل مبادئ الحكامة. وقد عقدت هذه اللجنة 15 اجتماع عمل، ناقشت من خلاله مجموعة من المواضيع تتعلق بتدبير وتسيير المكتب، وأصدرت على إثر ذلك عددا من القرارات المذكورة في الملحق الثاني أدناه. كما تم إرساء لجنة النسخة الخاصة من أجل استخلاص الرسوم من طرف الجمارك، بالإضافة إلى لجنة تدبير صندوق الدعم الاجتماعي والتي تشمل تمثيلية النقابات المهنية الموجودة في لجنة الحكامة والمتابعة.

22. إخضاع المكتب المغربي لحقوق المؤلفين لنظام الصفقات العمومية: تعزيزا للحكامة ودعما للشفافية، فقد تم، ابتداء من سنة 2014، إخضاع المكتب المغربي لحقوق المؤلفين لنظام الصفقات العمومية ولكل قواعد المحاسبة المالية المعتمدة على مستوى المؤسسات العمومية والواردة في ميثاق الحكامة الجيدة الصادر على وزارة الاقتصاد والمالية. كما تم إرساء مبدأ الترشيح للمسؤوليات على مستوى المكتب بالإضافة إلى إخضاع هذا الأخير لافتحاح المجلس الأعلى للحسابات والذي أنجز تقريرا هاماً عن المكتب، مما أسهم في تعزيز آليات الحكامة وتمتينها به عبر عدة إجراءات هامة.

23. اللجوء إلى افتحاح خارجي لضبط التدبير المالي والمحاسباتي للمكتب: تم التعاقد مع مكتب متخصص لافتحاح ومراقبة العمليات المحاسبية التي يقوم بها المكتب المغربي لحقوق المؤلفين. وفي هذا الإطار، تم التعاقد مع مكتب خبرة الذي أعد تقريرا في الموضوع بالنسبة لسنتي 2010 و2011 والذي تم استعمال معطياته من طرف لجنة المجلس الأعلى للحسابات خلال فترة تواجدها بالمكتب. واستمرارا لهذه العملية تم التعاقد مع مكتب خبرة من أجل إنجاز افتحاح محاسبي للمكتب برسم سنوات 2012-2013-2014.

24. تعزيز القدرات المهنية للطواقم الإداري للمكتب المغربي لحقوق المؤلفين: يقوم المكتب بتعاون ومساندة من طرف المنظمات والهيئات الدولية وخاصة منها منظمة OMPI و CISAC والجمعية الفرنسية SACEM بتنفيذ البرنامج الذي أعده لتكوين وإعادة تكوين طاقمه الإداري في جميع المجالات التقنية المتعلقة بالتدبير الجماعي وهي مجالات التوثيق والمحاسبة والاستخلاص والتوزيع. كما أنه بغرض ملاءمة وضعية أطرومستخدمي المكتب مع المؤسسات المتشابهة، عمل المكتب في سنة 2012 على إبرام اتفاقية مع مكتب خبرة من أجل إعداد مشروع متكامل حول النظام الأساسي لأطر

ومستخدمي المكتب، وقد أعد المكتب المذكور هذه الدراسة والمشروع وينتظر المكتب تحسين وضعيته المالية للشروع في التنفيذ.

25. استكمال بناء المقر الجديد للمكتب المغربي لحقوق المؤلفين: انتقل المكتب إلى مقره الجديد في فاتح مارس 2015، وذلك بعد استكمال عملية البناء والتجهيز، مما سمح بتوفير ثمن كراء المقر المؤقت وثمان كراء مندوبية الرباط. وقد تطلب ثمن بناء المقر الجديد ما يناهز 9.800.000 درهم في إطار عقدي البرنامج المبرمين مع المكتب. كما تم العمل على توفير وسائل العمل الضرورية للإدارة المركزية للمكتب وكذا المندوبيات الجهوية.

سادسا: تعزيز الشراكة والتعاون الدولي

26. تكريس النهج التشاركي مع الهيئات المهنية والقطاعات المعنية: عملت وزارة الاتصال، بتنسيق مع المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، على تكريس النهج التشاركي مع الهيئات المهنية والقطاعات المعنية بغرض تعزيز حماية حقوق المؤلفين والنهوض بها وكذا تدعيم القدرات المهنية للهيئات الشريكة. ولهذا الغرض فقد تم توقيع اتفاقيات شراكة مع كل من النقابة المغربية للمهن الموسيقية والنقابة الحرة للموسيقيين والنقابة المغربية لمحترفي المسرح.

27. توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة المغربية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية تهدف إلى تطوير التعاون في مجال تعزيز حقوق المؤلفين: أشرف السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، والسيد فرانسيس غيري، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، يوم الخميس 12 ماي 2016، بمقر الوزارة بالرباط، على توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة المغربية والمنظمة، تهدف إلى تطوير التعاون في مجال تعزيز وحماية حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة، وذلك في إطار التوجهات الملكية السامية الداعية للعناية بحقوق المبدعين. وتهدف مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة المغربية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية أساسا إلى دعم جهود المملكة المغربية في عملية تأهيل المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (BMDA) من خلال الإجراءات الرامية إلى تحسين الإطار التنظيمي والميداني مع التركيز على آليات التدبير: التحصيل، والتوزيع، وتدبير الوثائق والبرامج المعلوماتية وأجرأة نظام النسخة الخاصة، ودعم جهود المغرب لملائمة إطاره التشريعي والتنظيمي مع المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق التأليف والحقوق المجاورة، بالإضافة إلى تعزيز الإدارة الجماعية لهذه الحقوق من خلال التحسيس والتوعية. كما تهدف المذكرة إلى مواكبة المكتب المغربي لحقوق المؤلفين في مبادراته لمكافحة القرصنة وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى تحسين وتطوير أداء ومهارات الموظفين والعاملين بالمكتب في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة

من خلال دورات أكاديمية تنظمها المنظمة، وكذا دعم وتطوير البنية التحتية لتدبير حقوق الملكية الفكرية بالقطاع السمعي البصري.

28. إنجاز تنظيم المؤتمر الديبلوماسي المعني بالأشخاص معاقى البصر بمراكش: احتضنت مدينة مراكش في الفترة الممتدة من 17 إلى 28 يونيو 2013، المؤتمر الديبلوماسي المعني بالأشخاص معاقى البصر للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. وقد تمخض عن هذا المؤتمر معاهدة رائدة ولا سابق لها تمكّن من تعزيز النفاذ إلى المكتب لفائدة مئات الملايين من الأشخاص المكفوفين ومعاقى البصر وذوي إعاقات في قراءة المطبوعات تحت اسم "معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقى البصر أو ذوي إعاقات في قراءة المطبوعات". وقد استقطب لهذا المؤتمر العالمي أكثر من 600 متفاوض من 186 دولة عضوا في الويبو. وقد أعلن السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، في نونبر 2015، بالعاصمة السنغالية دكار، بمناسبة انعقاد المؤتمر الوزاري الإفريقي حول الملكية الفكرية، عن تصديق المغرب على معاهدة مراكش الخاصة بولوج معاقى البصر للمصنفات المحمية، بعد موافقة البرلمان بغرفتيه عليها.

29. اعتماد اتفاقية "بيجين بشأن الأداء السمعي البصري" في 12 ماي 2014: وبموجب هذه الاتفاقية دخل المغرب لأول مرة في مجال الاعتراف وتطبيق حق فناني الأداء كالمغنيين والمسرحيين وغيرهم. وتجدر الإشارة أنه بموجب هذه الاتفاقية تمنح الأطراف المتعاقدة الحماية الممنوحة بموجب هذه المعاهدة لفناني الأداء من مواطني سائر الأطراف المتعاقدة. كما أنه لأغراض تطبيق أحكام هذه المعاهدة، يعامل فنانون الأداء من غير مواطني أحد الأطراف المتعاقدة الذين تكون إقامتهم العادية في أحد هذه الأطراف معاملة مواطني ذلك الطرف المتعاقد.

30. تطوير التعاون مع الشركات والهيئات المماثلة: يعمل المكتب على عقد اتفاقية تعاون مع كل من الشركة الفرنسية في مجال المسرح "SACD" والشركة الفرنسية في مجال الآداب والسمعي البصري "SCAM" بعد التوصل باقتراح من الشركتين. كما توصل المكتب بطلب إبرام اتفاقية تعاون مع دولة كوت ديفوار في مجال حقوق المؤلفين. وفي مجال الموسيقى، فالمكتب بصدد إعداد اتفاقية جديدة مع الشركة الفرنسية للمبدعين والملحنين ومنتجي الموسيقى «SACEM».

الملاحق

الملحق الأول : تطور عدد المنخرطين والمصنفات المسجلة والاستفادات ما بين 2012 و 2015

الصنف	عدد المسجلين	عدد المصنفات
الموسيقى	1304	28.625
المسرح	287	3556
الآداب	235	1280
المجموع	1826	33.461

تطور عدد المسجلين والمصنفات بالمكتب المغربي لحقوق المؤلفين ما بين 2012 و 2015

السنوات		الموسيقى	المسرح	الآداب (السمعي البصري والسينما)
2011	العدد	767	68	63
	المبلغ	4 042 914	624 936	762 179
2012	العدد	753		
	المبلغ	4 488 771		
2013	العدد	818	46	43
	المبلغ	4 249 966	521 295	406 295
2014	العدد	920	46	53
	المبلغ	3 906 537	545 929	409 764
2015	العدد	1 097	42	54
	المبلغ	4 086 224	590 529	378 891

تطور عدد الاستفادات ومجموع المبالغ الموزعة ما بين 2012 و 2015
المبالغ تتضمن التوزيعات مع الدعم الاجتماعي

الملحق الثاني : قرارات لجنة الحكامة والتتبع

عقدت لجنة الحكامة والتتبع لمجال حقوق المؤلفين 15 اجتماع عمل ناقشت من خلاله مجموعة من المواضيع تتعلق بتدبير وتسيير المكتب أهمها الأنظمة الداخلية للجنة وقانون النسخة الخاصة ومشروع نظام جديد للمكتب... وقد اتخذت اللجنة منذ تأسيسها مجموعة من القرارات التنظيمية والتدبيرية تهم المكتب المغربي لحقوق المؤلفين ومجال حقوق المؤلفين على المستوى الوطني وتتجلى أهم هذه القرارات في:

- تحريك مداخيل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين؛
- إطلاع اللجنة على الأنشطة المغربية المتعلقة بحقوق المؤلفين على المستوى الدولي لأخذ رأيها فيها؛
- تقديم مقترحات خاصة بمحاربة القرصنة؛
- خلق بطاقة العضوية لجميع المسجلين بلوائح المكتب من ذوي الحقوق؛
- وضع نظام معلوماتي جديد من أجل تحديد الحقوق انطلاقا من الجرد الحقيقي لاستغلال المصنفات؛
- اللجوء إلى خدمات مكتب خبرة على غرار جميع المؤسسات التابعة للوزارة، من أجل تقديم تقرير مدقق لحسابات المكتب؛
- ملاءمة النظام المحاسباتي للمكتب بالنماذج المؤسساتية الجاري بها العمل؛
- بناء مقر جديد للمكتب؛
- تحسين وضعية العاملين بالمكتب؛
- مأسسة الدعم الممنوح للمكتب؛
- الهيكلية الجهوية: إدراج المندوبيات الجهوية ضمن خطة المكتب للتأهيل وإعادة الهيكلة؛
- تحسين توزيعات المؤلفين؛
- تكريس تقليد تكريم شخصية فنية في إطار الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية؛
- تقديم مساعدة مالية لتغطية بعض مصاريف علاج الفنانين عن طريق الدعم الاجتماعي.

الملحق الثالث : عمليات تحسيسية وتواصلية

القيام أو المساهمة في تنظيم عدد من العمليات التحسيسية والتواصلية من قبيل :

- المشاركة في برامج إذاعية وتلفزية تعرف بمجال حقوق المؤلفين والدور المنوط بالمكتب؛
- إصدار بلاغات ومقالات صحفية في مجال حق المؤلف؛
- إعداد مجموعة من الملصقات للتعريف بالمصنفات الأدبية والفنية والتحذير من مخاطر القرصنة وانعكاساتها على مجال الخلق والإبداع؛
- تنظيم معارض لهذه الملصقات؛
- المشاركة في معرض منتجي التسجيلات السمعية والسمعية البصرية بالرباط ؛
- المشاركة بمحاضرات في عدة لقاءات توعوية وتحسيسية عبر التراب الوطني مع النقابة الحرة للموسيقيين المغاربة والنقابة المغربية للمهن الموسيقية والنقابة المغربية المهني المسرح في مدن الدارالبيضاء والقنيطرة وطنجة والرباط؛
- تنظيم الأبواب المفتوحة بالمكتب يوم 26 أبريل 2015 بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية؛
- تشجيع المهرجات الوطنية المنظمة من طرف النقابات المهنية الموسيقية والتي تهدف إلى تكريم المبدعين والفنانين المغاربة خلال سهرات فنية ومسابقات غنائية؛
- المشاركة في الأنشطة المنظمة من طرف النقابات المهنية الشريكة مع المكتب؛
- إعداد وطبع مطبوعات تهتم مجال حقوق المؤلفين وكذا قانون حق المؤلف بالمغرب؛
- نظم المكتب على هامش مهرجان الرباط للسينما معرضا تحسيسيا في ساحة البريد وسط مدينة الرباط ضم مجموعة من مهني ومنتجي الأقراص المدمجة؛
- بث المكتب بالمناسبة وصلات إخبارية تعرف بحقوق المؤلف وبالذور السلبي الذي تلعبه القرصنة في تحطيم الإبداع الوطني؛
- تنظيم ندوة وطنية حول " حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، تطبيقاتها ومساطر حمايتها" يوم الثلاثاء 22 دجنبر 2015 بمركز المؤتمرات محمد السادس بالرباط والتي حضرها أزيد من 300 مشارك من نقباء ومحامين ورؤساء المحاكم بالمغرب والتي ترأس أشغالها السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة والسيد وزير العدل والحريات.

الملحق الرابع : تكريم شخصيات فنية في إطار الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية

بالإضافة إلى تشجيع المهرجانات الوطنية المنظمة من طرف النقابات المهنية الموسيقية والتي تهدف إلى تكريم المبدعين والفنانين المغاربة خلال سهرات فنية ومسابقات غنائية، عمل المكتب على انتظام تكريم عدد من الشخصيات الفنية المنخرطة في المكتب، والممثلة لأصناف فنية متنوعة، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية، حيث تم :

- تكريم الفنان عبد الوهاب الدكالي في إطار الاحتفال بالمؤلفين المغاربة بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية يوم 7 ماي 2012 بالمسرح الوطني محمد الخامس بالرباط؛
- تكريم الفنان والمبدع فتح الله لمغاري و الفنان المسرحي عبد الجبار لوزير بالمسرح الوطني محمد الخامس بالرباط في 19 ماي 2013؛
- تكريم الفنان المبدع محمد المزكلدي والفنان الشعبي حميد الزاهر يوم 30 يونيو 2014 بالمسرح الوطني محمد الخامس بالرباط ؛
- تكريم عبد الله عصامي في الموسيقى وعبد الله شقرون في المسرح ومحمد مستاوي في الشعر الأمازيغي ومولاي عبد العزيز الطاهري في الأغنية الغيوانية وذلك يوم 17 ماي 2015 بالمسرح الوطني محمد الخامس؛
- تكريم كل من الحاج العربي الكوكبي في مجال الأغنية الوطنية و الفنان المبدع محمد حسن الجندي في مجال المسرح والفنان محمود ميكري في مجال الأغنية المغربية و الفنانة رقية الدمسيرية في مجال الأغنية الأمازيغية، وذلك يوم 30 أبريل 2016 بالمسرح الوطني محمد الخامس.